



مجلة روح القوانين - كلية الحقوق جامعة طنطا

عدد خاص - المؤتمر العلمي الدولي الثامن - التكنولوجيا والقانون

حماية البيانات والمعلومات من الاعتداء على شبكة الانترنت في ظل قانون

الملكية الفكرية

إعداد الباحث / ايهاب محمد محمود محمد كمال

الباحث بالمعهد القومي للملكية الفكرية

خطة البحث :

مقدمة

الفصل الاول :التكليف القانونى لقواعد البيانات والمعلومات الشخصية

المبحث الاول :تعريف قواعد البيانات والمعلومات الشخصية واهميته

المبحث الثانى:المدلول التشريعى لقاعدة البيانات

الفصل الثانى :الحماية القانونية للبيانات الشخصية على شبكة الانترنت

المبحث الاول : الحماية القانونية فى ظل قانون حماية حق المؤلف

المبحث الثانى: عقوبة التعدى على البيانات الشخصية على شبكة الانترنت فى بعض التشريعات العربية

المبحث الثالث: عقوبة التعدى على البيانات الشخصية فى القانون المصرى

الفصل الثالث: حماية قواعد البيانات واعتبارها حق من حقوق المؤلف

المبحث الاول:حماية قواعد البيانات باعتبارها مصنفا منفردا

المبحث الثانى :حماية قواعد البيانات باعتبارها مصنفا مشتركا

المبحث الثالث :حماية قواعد البيانات باعتبارها مصنفا جماعيا

الخاتمة

التوصيات

عدد خاص - المؤتمر العلمي الدولي الثامن (التكنولوجيا والقانون)

فى ظل التطور الذى يشهده العالم حاليا فى مجال الرقمنة والمعلوماتية ادى الى نشؤ حقوق للاشخاص على ممتلكات افتراضية معلوماتية ذات قيم اقتصادية وكانت هذه الممتلكات ناتجة عن جهد ذهنى ومما تعطى هذا الفكر الاهتمام المناسب والبيانات الحماية المطلوبة

وفى ظل التقدم المستمر فى نظم المعلومات والانقلاب الكبير فى نقل المعلومات وحفظها على شبكة الانترنت وهى اكبر شبكة معلوماتية فى العالم باعتبارها تغطى كل الكرة الارضية وهى الطريقة الاكثر سرعة واقل سعرا وانا مجموع اجهزة المرتبطة بالانترنت متناثرة عبر ارجاء العالم تسمح بتمريرالمعلومات بسهولة وسرعة فائقة وتقدم هذه الشبكة خدمات كثيرة كوسيلة للاعلام و نشر الثقافة

ونظرا لاهمية المعلومات والبيانات ظهرت ما يعرف بالقرصنة والحصول على البيانات الشخصية والمعلومات بطرق غير شرعية وبعده وسائل بغرض عرضها للبيع اوالاتلاف المعلومات او البيانات الشخصية ومع كثرة معدلات الاعتداءات على البيانات وانها تزداد يوم بعد يوم من قبل قراصنة الفكر وهنا نجد ان الجريمة المعلوماتية تتطورو تجدد من وسائل الحصول على المعلومات وتعدد اساليب الاختراق الالكترونى لنظم المعلومات

ونظرا لاهمية المعلومات ونتاجها واستغلالها بالشكل الصحيح اصبحت هذه الاخيرة القوة المحركة للاقتصاد العالمى حاليا وفى المستقبل واهم عوامل النجاح للدول ومقياس تقدمها و قاطرة التنمية والاستثمار و فى ظل عصر المعلومات وما يحمله من وسائل وتقنيات فى حل مشكلات كبيرة ورغم ما تحققة الرقمنة من تقارب للشعوب والثقافات الا ظهرت اهمية حماية المعلومات من الاستعمال غير المشروع للمصادر الرقمية وحماية حقوق الملكية الفكرية للبيانات والحماية القانونية للاسخدام الغير مشروع للبيانات

٣٤- حماية البيانات والمعلومات من الاعتداء على شبكة الانترنت في ظل قانون الملكية الفكرية

وبالظر الى دور حماية الملكية الفكرية فى عملية التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية لابد تتعكس على منتجات الفكر والابداع والمعرفة وخصوصا مع التحول الي اقتصاد معرفى يقوم على المعلومة والمنتجات الفكرية وما تشكلت هذه المنتجات من قيمة مادية واقتصادية وتشكل اهم ادوات الاصول الثابتة قيمة

ان العلاقة بين الملكية الفكرية والاستثمار علاقة طردية حيث انا كثير من هذه الاستثمارات تحوى شكلا او اكثر من اشكال الملكية الفكرية والاسرار التجارية وفى ظل ضعف الحماية تؤدي الى ارتفاع احتمالية التقليد والتعدى على البيانات والمعلومات والسماح باستغلالها او بيعها او اتلافها دون عقاب رادع

واهتمام المشرع بحماية البيانات والمعلومات فى ضوء قانون حماية المستهلك المتعاقد اليكترونيا وحماية البيانات الشخصية الرقمية للمواطنين الذين يستخدمون خدمات الانترنت وضمان سرية الحياة الخاصة من التلصص عليها من خلال استخدام وسائل القرصنة وان مع تطور البرامج الخاصة بالحماية الاليكترونية للمعلومات الرقمية

الفصل الاول: مفهوم قواعد البيانات والمعلومات الشخصية فى التشريعات

بالبحث فى القواعد التشريعية المصرية لم نجد تعريف محدد للبيانات الشخصية او المعلومات الرقمية وتحليل فكرة البيانات الشخصية نجد ان من اهم عناصرها الخصوصية والتي اضيفنا عليها وصف المعلوماتية لانها تمارس عبرالقضاء الالكترونى ولذلك سنتعرض بمفهوم الخصوصية ثم تحديد مفهوم البيانات الشخصية فى التشريع المصرى والتشريعات العربية

عدد خاص - المؤتمر العلمى الدولى الثامن (التكنولوجيا والقانون)

اولا: مفهوم الخصوصية وعلاقتها بخصوص البيانات الشخصية :

من الطبيعى ان يسعى المشرع المصرى الى حماية البيانات الشخصية وبالرغم من عدم تعريف واضح فى التشريع المصرى للحق فى الخصوصية على الرغم من انها تعتبر مكملا من مكملات الحرية الشخصية للأفراد ونظرا لاتساع نطاق الحق فى الخصوصية هو الذى يبرر صعوبة وضع تعريف محدد ومتفق عليه لمدلول الحق فى الخصوصية فضلا عن اختلافها من بيئة الى اخرى

وانطلاقا من دور حماية الخصوصية وتطور مفهومها ونظرا لاختلاف مفهوم الخصوصية المادية الى الخصوصية وامان المعلومات الخاصة على شبكة الانترنت وللمؤلف حق على مصنفة الفكرى او الذهنى و التى يجب حمايتها عن طريق قانون الملكية الفكرية والذى اشترط ان يتوفر فى هذا الانتاج الاصالة التى تشكل عموما الجهد الفكرى المبذول من طرف المبدع مهما كان نوع المصنف ونمط تعبيرة ودرجة استحقاقه ووجهته بمجرد ايداع المصنف سواء اكان المصنف مثبتا ام لا باية دعامة تسمح بابلاغة الى الجمهور

المصنفات الذهنية فهى كل الابداعات التى يمكن نقلها الى الغير وبالخصوص جميع المصنفات المكتوبة سواء اكانت ادبية او فنية مثل المحاولات الادبية و البحوث الا علمية الروايات القصص والقصائد الشعرية وايضا برامج الحاسوب وايضا المصنفات السمعية المتمثلة فى المصنفات الموسيقية والمغناة وغيرها والمصنفات المرئية المتمثلة فى المصنفات التصويرية والافلام والمصنفات المتعلقة بالفنون التشكيلية والفنون التطبيقية مثل الرسم والرسم الزيتى والنحت والنقش و الطباعة الحجرية وغيرها من المصنفات الاخرى

٣٤- حماية البيانات والمعلومات من الاعتداء على شبكة الانترنت في ظل قانون الملكية الفكرية

ويتوفر الاصل على المصنف اى يتوفر الجهد الفكرى لصاحب المصنف يستحق الحماية بموجب ابداعه وفقا لقانون التأليف ويترتب على ذلك انه يصبح متمتعاً بكافة الحقوق الناتجة على مصنفة بمجرد الابداع ولا يشترط اجراءات قانونية شكلية للحصول على هذه الحقوق بالمقارنة مع اكتساب الحقوق بالنسبة لاصحاب الملكية الصناعية

الحقوق المالية هي الحقوق التى يسمح للمؤلف او ورثته بالاستغلال التجارى لمصنفة باى شكل من اشكال الاستغلال بعائد مالى وذلك لمدحياة المؤلف او ٥٠ سنة ابتداء من مطلع السنة التى تلى وفاة

بعد وفاة المؤلف ويكون الاستغلال المادى للمصنف سواء عن طريق استنساخ المصنف لعدة نسخ باية وسيلة كانت مثلا نسخ كتاب على الورق بالطبع او نسخ الكتاب على سجل رقمى ووضعته رهن التداول بين الجمهور سواء من طرف المؤلف نفسه او ممن يسمح لهم القيام بذلك سوار بالتريخى او بالتنازل كما يمكن ان يكون الاستغلال عن طريق التمثيل او الاداء العلنى المباشر امام الجمهور كعرض مصنف سينمائى او مصنف سمعى بصرى كالأفلام او الحصص او غيرها بصفة مباشرة وتطبيقا لذلك فقد اكدت الاحكام القضائية على تمتع المؤلف بحق الاستغلال المالى لابداعه وذلك فى حكم صادر عن محكمة النقض المصرية بتاريخ ١٩٦٤/٧/٧ التى قررت فية ان حقوق المؤلف حق استغلال المصنف ماليا

تعتبر فرنسا من اسبق الدول التى اصدرت تشريعات لحماية حق المؤلف ففى ١٩ يوليو عام ١٧٩٣ صدر قانون لحماية مؤلفى المصنفات الادبية والفنية وتوالت بعد ذلك التشريعات التى تحمى حقوق المؤلف والحقوق المجاورة ففى ١١ مارس ١٩٥٧ صدر تشريع رقم ٢٩٨-٥٧ والمعدل بالقانون رقم ٦٦٠-٨٥ الصادر فى ٣ يوليو

^١ د صلاح زين الدين الملكية الصناعية والتجارية الطبعة الاولى مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ط ٢٠٠٠ ص ١٣ ومايلها

عدد خاص - المؤتمر العلمي الدولي الثامن (التكنولوجيا والقانون)

عام ١٩٨٥ ثم صدر القانون رقم ٥٩٧-٩٢ الصادر في اول ١٩٩٢ والذي ورد عليه عدة تعديلات هي : القانون رقم ٣٦١-٩٤ الصادر في ١٠ مايو عام ٩٩٤ والقانون رقم ٥٣٦-٩٨ الصادر في اول يوليو عام ١٩٩٨ تنص جميعها على حماية المصنف الورقي والالكتروني

وفي اول من اغسطس ٢٠٠٦ اقر البرلمان الفرنسي قانون رقم ٩٦١ يتعلق بحق المؤلف والحقوق المجاورة بعنوان (التشريع الخاص بحق المؤلف والحقوق المجاورة في مجتمع المعلوماتية والمسمى اختصارا dads واستهدف في هذا التشريع اعمال التوجيهية الاوروبية الخاص بحق المؤلف الصادر في ٢٠٠١ وما مميز هذا القانون انة قد قنن تدابير الحماية التكنولوجية للمصنفات المتمتعة بحماية حق المؤلف كما قدم هذا القانون الية قانونية لحماية ودعم هذه التدابير التكنولوجية وذلك لمحاربة القرصنة الرقمية في فرنسا

وقد كان تطبيق التعديلات السابقة لقانون المؤلف والحقوق المجاورة لة مطلب ملح لفرنسا والتي كانت تواجه تهديدا لتوقيع عقوبات مالية عليها بعد ادانتها من محكمة العدل الاوربية لتقايسها عن تطبيق لهذة القانون في عام ٢٠٠٢ فتم تقديم القانون الى البرلمان الفرنسي على نحو عاجل مما انتقدة البعض وقد مس هذا القانون قضايا هامة منها الاستثناءات على حق المؤلف بشأن نطاق النسخة وتعريف القرصنة الرقمية وجزائها وارساء تدابير الحماية التكنولوجية للمحتويات المختلفة بحماية حق المؤلف

ثانيا : تعريف قواعد البيانات واهميتها

اصبح العالم لا يستطيع العيش بدون المعلوماتية ولا يذكر احد مدى اهمية الحصول على المعلومات في العصر الحالي فالمعلومات تشكل سلاحا هاما واستراتيجية تخول

^١ د محمد حسنين .الوجيز في الملكية الفكرية دار الفكر الجامعي ط ٢٠٠٢ ص٣٢

٣٤- حماية البيانات والمعلومات من الاعتداء على شبكة الانترنت في ظل قانون الملكية الفكرية

لصاحبها القدرة على التحكم فى مقاليد الامور فى شتى المجالات سواء العسكرية و الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الدور المزدوج للحاسب الى كونة بيئة انشاء وتخزين المعلومات وايضا يقوم باداء عمليات حسابية ومنطقية يسرعة دقيقة وفائقة ويلعب دورا كبيرا فى تخزين المعلومات ومعالجة البيانات واسترجاعها ويتسع مفهوم المعلومات الى كل ما يقيم بالمال من ارقام وبيانات وغير ذلك مادامت تمثل معارف ذات قيمة مالية بل ان معالجة هذه المعلومات بالحاسبات تزيد من قيمتها وتضاعف الحاجة الى حمايتها باعتبارها مال منقول يدخل فى دائرة التعامل بين الافراد ولما كانت التطورات التقنية خاصة فى مجال تكنولوجيا نظم المعلومات فى تطور مستمر كان لزاما على المشرعين فى كافة الدول حمايتها والبحث عن كل الوسائل المتاحة لحمايتها واللجوء للاتفاقيات بين الدول والبحث عن وسائل للحماية من خلال القوانين الداخلية وتحديث القوانين التى لم تنص على تلك الحماية من خلال القوانين الداخلية وتحديث القوانين التى لم تنص على تلك الحماية وخاصة فى ظل ضخامة الاستثمارات المادية والبشرية المستخدمة فى اعدادها ويؤدى القصور فى وسائل الحماية التى تفرض التزاما بالحفاظ على المعلومات الى ظهور جرائم مستحدثة وتعديلات على حقوق الملكية الفكرية والادبية وهو ما ادى لارتفاع الاصوات التى تنادى بالحفاظ على المعلوماتية وبرامج الحاسب الالى

وبالنظر الى قواعد البيانات من الناحية الاقتصادية كمصدر وموردا استراتيجيا اساسيا للدول فقد اصبحت محلا للالتزامات العقدية وزادت انتشارا وانسيابا عبر تقنيات الاتصال الحديثة فكان من الضرورى اتجاة الدول نحو اخضاع المعلومات ونظمها للرقابة القانونية والتقنية ووضع قواعد تتعلق بمضمونها والتعامل بشأنها بما يضمن عدم المساس بحقوق الافراد ومشروعية ما يحصلون عليه من معلومات وصحتها

^١ دصلاح زين الدين المرجع السابق ص ٥٤ ومايلها

عدد خاص - المؤتمر العلمى الدولى الثامن (التكنولوجيا والقانون)

ويعتبر قواعد البيانات جزء من الحقوق المجاورة لحقوق المؤلف - هي القاعدة المستتيرة لكل امة تسعى الى الدخول فى معترك المجتمع المعلوماتى والمستقبل الرقمى وبمقتضاها يتم التعرف على القدرات المعلوماتية لكل دولة ومجتمع وبدونها تتخلف العديد من الدول عن السير فى منهجية تتعامل مع المعرفة المتكاملة فتفقد الدول والمجتمع والفرد الذى ينتمى اليه بجنسية صادقية المجتمع الدولى قاطبة من باب الاتهام بالقصور المعرفى فقواعد البيانات تمثل فى الحقيقة معدل تنموى كبير حال الاهتمام بها وتطويرها فهى فضلا عن كونها تتخذ الطابع الحضارى فانها تساهم فى تنمية المجتمع وسوق العمل وتطوير قاعدة الفهم البشرى وتوسيع المدارك فى زمن تتسع فيه المعرفة كضرورة حتمية فى سوق العمل وعرض المهارات وتداول وبناء روح المنافسة ويتسم العالم اليوم بثورة التقنية التكنولوجية المتطورة

ومن هنا كانت تعريف قاعدة البيانات هى عبارة عن مجموعة¹ بيانات منظمة بحيث يمكن معالجتها بغرض اختيار او فرز المواد المعلوماتية المطلوبة فيمكن مثلا ان يتم بناء نظام حسابى على قاعدة بيانات تحتوى على تفاصيل خاصة بالعملاء والموردين وفى الحاسبات الاكبر تعمل قاعدة البيانات على توفير البيانات لمختلف البرامج التى تحتاج اليها دون الحاجة لان تعرف تلك البرامج كيفية تخزين تلك البيانات ويستخدم هذا المصطلح احيانا ليشير الى الانظمة البسيطة لتخزين السجلات مثل قوائم المراسلات التى تحتوى على امكانات للبحث والفرز للوصول الى نتائج

¹ فى هذا المعنى ملكية عطوى، الانترنت والملكية الفكرية مذكرة لنيل شهادة الماجستير فرع الاعلام والاتصال كلية العلوم السياسية والاعلام جامعة الجزائر ٢٠٠٣ ص ٢٢

المبحث الثانى: المدلول التشريعى لقاعدة البيانات

فى العصر المعلوماتى وفى ظل وجود انظمة المعلومات تتطور وتتفاعل مع الانظمة الاخرى فى صورة تكافلية تعكس اهمية الفكر المتقدم فى تكامل الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجيا وهناك تطورات جذرية تحدث فى المحيط العالمى وتصبح فى مجملها الاطار العام لعصر المعلومات وقد درجت التشريعات المقارنة الحديثة على الحماية القانونية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة لة خاصة المصنفات الحديثة التى تهتم بالمعلوماتية منها قواعد البيانات وبرامج الحاسب الالى وقد اصبح لها قيمة اقتصادية كبيرة لهذا المصنف وتعددت التعريفات بتعدد التشريع فلذلك نستعرض تعريف قواعد البيانات فى التشريع الفرنسى ثم التشريع المصرى واخيرا التشريع الانجلو امريكى

فقد عرفت قواعد البيانات فى التشريع الفرنسى فى الفقرة الثانية من المادة ١١٢/٣ بانها مجموعة مصنفات ومعطيات او عناصر اخرى مستقلة ومعدة فى هيئة نظامية او منهجية ويتم الوصول اليها انفراديا بوسائل اليكترونية او باية وسيلة اخرى وكذلك ما اوردته القانون الفرنسى بالمرسوم رقم ٢٤٠-٩٥ المؤرخ فى ١٩٩٥/٣/٣ والمنفذ للقانون رقم ٩٤/٦٦٥ المرخ فى ١٩٩٤/٨/٤ بشأن اللغة الفرنسية وذلك فى الملحق بالمرسوم المذكور بشأن مصطلحات المعلوماتية قواعد البيانات هى مجموعة معطيات منظمة يقصد استعمالها بواسطة برنامج مرتبطة بتطبيقات مميزة وبشكل يسهل الحركة المستقلة لهذة المعطيات وتلك البرنامج "قالتشريع الفرنسى يعد عناوين المصنفات فى اطار قواعد البيانات مشمولة بذات الحماية المقررة للمصنفات الادبية

عدد خاص - المؤتمر العلمى الدولى الثامن (التكنولوجيا والقانون)

وبالنسبة للقانون المصرى رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ قواعد البيانات باعتبارها مصنفا وذلك فى المادة ١/١٣٨ بانها:المصنف كل عمل مبتكر ادبى او فنى او علمى ايا كان نوعه او طريقة التعبير عنه او اهميته او الغرض من تصنيفه وعرفها نفس المادة فى فقرتها السادسة ٦/١٣٨ باعتبارها مصنف مشتقا بانها/المصنف الذى يستمد اصله من مصنفات سابقة الوجود كالترجمات والتوزيعات الموسيقية وتجميعات المصنفات سابقة الوجود كالترجمات والتوزيعات الموسيقية وتجميعات المصنفات بما فى ذلك قواعد البيانات المقروءة سواء من الحاسب الالى او غير ،والواضح من هذا المادة ان قواعد البيانات مصنف علمى يحتوى على ابتكار سواء اختلف التعبير عنه او اهميته او الغرض منه

وبالنظر الى تعريف المشرع المصرى عندما نص على الحماية القانونية قواعد البيانات المقروءة من الحاسب الالى وذلك لم يكن منصوصا عليه صراحة فى القانون الذى قد سبقه ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ حيث لم يكن التقدم التكنولوجى المذهل قد وقع فى عصرنا الحالى كما نرى ذلك يوميا وقد اكدت على الحماية ايضا المادة ١٤٠ من القانون ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ حيث نصت المادة ٣/١٤٠ حيث نصت على ما يلى "تتمتع بحماية هذا القانون حقوق المؤلفين على مصنفاتهم الادبية والفنية وبوجه خاص المصنفات بالبند رقم ٣ قواعد البيانات سواء كانت مقروءة من الحاسب الالى او غيرها وقد نادى اصوات عديدة المشرع المصرى لاعتداد قانون يحمى كل المسائل التى تتعلق بالمعلوماتية ويقوم بحمايتها لاهميتها ولسهولة الاعتداء عليها ولعدم الردع الكافى فى القانون المصرى والقوانين المشابهة لة من القوانين العربية وقوانين الدول النامية

٣٤- حماية البيانات والمعلومات من الاعتداء على شبكة الانترنت في ظل قانون الملكية الفكرية

وعند الاطلاع على قرار وزير^١ الثقافة المصرى رقم ٢٨ لسنة ١٩٩٣ فى تطبيق الحماية للمصنفات فقد نصت المادة الثانية فى قرارة فى الفقرة الثانية على انة "قاعدة البيانات هى : اى تجميع متميز للبيانات يتوافر فيه عنصر الابتكار او الترتيب او اى مجهود شخصى يستحق الحماية وبأى لغة او رمز وبأى شكل من الاشكال ويكون مخزنا بواسطة حاسب ويمكن استرجاعه بواسطة ايضا "ونجد هذا التعريف قريب بعض الشئ من التعريف الذى ورد فى مشروع المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) بشأن قواعد البيانات حيث تنص هذه الاتفاقية فى المادة ٢/٢ ان قاعدة البيانات هى :ان تشمل مجموعات المصنفات الادبية او الموسيقية او السمعية البصرية او اى نوع اخر من المصنفات او اى مجموعات من الكواد الاخرى كالنصوص او الاصوات او الصور او الارقام او الوقائع والبيانات التى تمثل اى مادة اخرى وجدير بالذكر ان قواعد البيانات قد يتضمن ايضا مجموعات من اوجه التغيير الفلكلورى فضلا عن مختلف انواع المصنفات وغيرها من المواد الاعلامية وتنص الفقرة الثالثة من المادة الثانية ٢ / ٣ من هذه الاتفاقية على مايلى "ويرد ترتيب المصنفات وغيرها من المواد فى قواعد البيانات على نحو منظم او منهجى ويمكن الاطلاع على واحد من تلك المصنفات او غيرها من المواد على حدة بوسائل الليكترونية او غيرها " وليس من الضرورى ان تكون المواد الواردة فى قاعدة البيانات مخزنة فعلا بطريق منظم اذ يمكن ترتيبها فى عنوانين وفهارس بما يتيح الاطلاع على اى منها بطريقة منظمة ومنهجية واشترط ان تكون محتويات قاعدة البيانات مصنفات او بيانات او مواد اخرى مستقلة وان تكون بالامكان الاطلاع على كل منهما على حدة يعنى استبعاد تسجيلات المصنفات السمعية البصرية والسينمائية

^١ د محمود حسام محمود لطفى المرجع العلمى فى الملكية الادبية والفنية فى ضوء اراء الفقه واحكام القضاء الكتاب الرابع الناشر دار النهضة العربية عام ١٩٩٩ ص٧٣

عدد خاص - المؤتمر العلمى الدولى الثامن (التكنولوجيا والقانون)

والادبية والموسيقية بصفتها هذا من تعريف قاعدة البيانات ومن حماية المعاهدة المقترحة

اما التشريع الاوروبى فقد تناول تعريف قواعد البيانات وذلك فى التوجة رقم ec/9/96 المؤرخ فى ١١/٣/١٩٩٦ مقرر ان قواعد البيانات هى "مجموعة من الاعمال المنفصلة، بيانات وكذلك مواد اخرى تم تنظيمها باسلوب منهجى يسمح بالولوج اليها بشكل فردى بوساطة اليكترونية

ونرى من هذا التعريفات السابقة انها لم تذكر فى سياقها قواعد البيانات والتي تكون بالمحتوى الورقى مع انها هى الاخرى جديرة بالحماية القانونية ايضا مثلها مثل قواعد البيانات تاتى تكون مخزنة بوسائط الكترونية (قواعد البيانات الرقمية وهى التى تكون مخزنة فى محتوى الحاسب الالى او عن طريق الانترنت) فربط قواعد البيانات بالحاسوب لحمايتها هو امر يعرض هذه التعريفات للنقد سيما وان قواعد البيانات كما انها مرتبطة بالحاسوب فانها ايضا تكون موجودة فى المحتوى الورقى ايضا

وتناول النظام الانجلو امريكى والمتمثل فى القانون الانجليزى القديم ومن سار على نهجة من التشريع الامريكى والتشريع الانجليزى ومن تبعهم فالمشروع الامريكى دائما ماكان متجاوبا مع النمط المتنوع لقواعد البيانات فانه لا يستخدم تعريفا موحدا لها وانما يعرفها بمدى حاجتها اليها فى كل حالة على حدة وهو اتجاة تشريعى معترف به فى اطار الفكر التشريعى الخاص، وقد اورد مشروع النائب الجمهورى المؤرخ فى ٢٩/٧/١٩٩٩ والمقدم الى لجنة التجارة بالكونجرس الامريكى فقد تضمن هذا التشريع تعريفا لقاعدة البيانات بانها مصطلح قاعدة البيانات مجموعة من الارقام ومن معلومات منفصلة بنودها والتي تم الحصول عليها من خلال تكتل استثمارى مالى او من مصادر اخرى لغرض تقديم خدمة الدخول الى تلك المعلومات لمستخدمى البيانات

٣٤- حماية البيانات والمعلومات من الاعتداء على شبكة الانترنت في ظل قانون الملكية الفكرية

وقد ذكرت المادة (١٠١) من قانون حماية حق المؤلف الامريكى تعريف قواعد البيانات بانها/عمل تكون من خلال تجميع وتصنيف مواد او بيانات مختارة او معدة او منظمة على نحو يجعل من العمل الناتج ككل عملا اصيلا ويرى مشروع الاتحاد الامريكى رقم (h.r.345) قانون مكافحة قرصنة المعلومات والمعدل لقانون حماية حق المؤلف الامريكى لعام ١٩٧٦ تعريفا صريحا لقاعدة البيانات بانها / المعلومات التى يتم تجميعها وتنظيمها بهدف وضع عناصر متفرقة من المعلومات معا فى مكان واحد عبر مصدر واحد بحيث يمكن للاشخاص الوصول اليها وقد جاء التشريع الانجليزى بتعريف لقاعدة البيانات فى المادة ١/٣ من حماية حقوق المؤلف بقولة: تجميع لأعمال منفصلة او البيانات او مواد اخرى منظمة بطريقة منهجية او نظامية ويمكن الوصول اليها فرديا او باى وسيلة ولم يذهب القانون الكندى عن هذا المعنى ببعيد فنصت المادة الثانية من القانون الكندى لحماية حقوق المؤلف الى ان قاعدة البيانات هى /عمل ناتج عن اختيار او ترتيب البيانات وعرفت نفس المادة المصنف بانه اى عمل اصيل ومميز وقد حث الفقه على ضرورة حماية قواعد البيانات التى يخزن كما هائلا من البيانات والمعلومات المنظمة والتى يمكن للحصول عليها بسرعة فائقة وحيث تظهر على شكل معلومات مرتبة ومنظمة وذلك وفقا لقانون حماية حق المؤلف

الفصل الثانى: الحماية القانونية للبيانات الشخصية على شبكة الانترنت

فى ظل انتشار الرقمنة واصبحت اللغة الرقمية هى اللغة الاكثر انتشارا وفى عصر ثورة المعلومات وظهور الليات جديدة لجمع المعلومات وتخزينها ومعالجتها واسترجعها وبتها بسرعة فائقة لم يشهد لها مثل من قبل وكذلك دقة مضامين ومحتويات مستحدثات هذه الثورة و الاختراعات الخاصة بها المستحدثات المتمثلة فى الهاتف والكمبيوتر والاقراص المضغوطة و التداخل بين هذه المستحدثات فيما

عدد خاص - المؤتمر العلمي الدولي الثامن (التكنولوجيا والقانون)

اصبح يسمى بالوسائط المتعددة بالاضافة الى ان هذه الاختراعات اصبحت مصدرا للثروة وتشكل مجمع معلومات حديث النشأة اعتبارا السنوات الاخيرة للقرن العشرين ان كان الشبكة العنكبوتية هي الطريق الاسهل والارخص لنقل المعلومات وهي الوسيلة التي بها وفرة في المحتوى والخدمات و الاكثر انتشارا مما اثار اشكالية كيفية حماية المحتوى و البيانات الشخصية المنشورة على الشبكة مما دعا الدولة المتقدمة الى البحث عن الاطار القانوني الملائم لحماية المعلومات وذلك عن طريق قانون الحماية للملكية الفكرية والابداع و الابتكار الذهني وحماية اصحاب الحقوق من المؤلفين ومبتكرين من جميع الاعتداءات التي تقع على انتاجهم او ابداعهم والمتمثلة في القرصنة والتقليد او غيرها من الاعتداءات التي تضر بمصالحهم الشخصية والمالية

اضافة الى ذلك فانه بظهور الشبكة اصبح اصحاب حقوق التأليف وحقوق الملكية الصناعية يستغلون منتجاتهم الابداعية على الانترنت نظرا لان النشر الالكتروني يكون باقل التكاليف ويوسع مجال النشر الالكتروني يكون باقل التكاليف ويوسع مجال النشر بحيث يشمل كل ارجاء العالم

بات انطلاق الانسان الى عصر المعلومات ضرورة مؤكدة لاستفادة مما يقدمه من تكنولوجيا حديثة تلك التكنولوجيا التي تعالج البيانات المتاحة في العديد من التطبيقات و استخدامها في صناعة المعلومات ومن ثم اصبحت المعالجة الالية بالحاسبات للمعلومات او على المعلوماتية من اهم مصادر الثروات الحالية والمستقبلية للشعوب ونظرا لتاثيرها المباشر على الاقتصاد

٣٤- حماية البيانات والمعلومات من الاعتداء على شبكة الانترنت في ظل قانون الملكية الفكرية

وتماشيا مع ما سبق ذكره فاننا سنتطرق الى استعراض فكرة حماية حقوق المؤلف وحماية الحقوق المجاورة لما تم نشره على شبكة الانترنت وذلك استنادا على قانون حماية حقوق الملكية الفكرية الذى ينظم

المبحث الاول : الحماية القانونية فى ظل قانون حماية حق المؤلف بالتشريعات المختلفة

تعرض حق المؤلف فى القانون الفرنسى لتعديلات جوهرية فى جوانب متعددة وذلك بمقتضى القانون رقم ٩٦١ لسنة ٢٠٠٦ الصادر فى اول اغسطس ٢٠٠٦ والخاص بحق المؤلف والحقوق المجاورة فى مجتمع المعلوماتية ورغم انه كان من الواضح جدا اننا المشرع قد اهتم بوجه خاص بالنسخة الشخصية واجراءات الحماية الفنية والتداول غير المشروع للمصنفات المحمية عبر الانترنت الا انه قد تناول بالتعديل ايضا العديد من الجوانب الاخرى لحق المؤلف بحيث يمكن اعتباره التعديل الاكثر اهمية لهذة الحق منذ قانون ٣ يوليو ١٩٨٥

ولا جدال فى ان حق المؤلف قد لاقى حفاوة واهتماما بالغين من المشرع الفرنسى وذلك منذ حركة التشريع التى واكبت وتلت الثورة الفرنسية بحيث اعتبر هذا احق مسلمات بل انه قد وصف بانه حق فى غاية التقديس والمشروعية ومن اكثر الحقوق جدارة بالحماية من الاعتداء عليه

وقد تجلى اهتمام المشرع الفرنسى بهذا الحق بعد مضى قرن ونصف فى السرعة النسبية للاجراءات البرلمانية التى انتهت بسن قانون حق المؤلف الصادر فى ١١ مارس ١٩٥٧ وذلك اذا تمت مقارنتها بمدى اهمية نصوصه كما وافقت الجمعية الوطنية بشبه اجماع على تشريع ٣ يوليو ١٩٨٥ على الرغم من انه يمثل قطيعة ايدولوجية قوية مع سابقة

عدد خاص - المؤتمر العلمى الدولى الثامن (التكنولوجيا والقانون)

وحين صدور التوجيه الأوروبى رقم ٢٩ فى ٢٢ مايو ٢٠٠١ بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة فى مجتمع المعلومات الذى اوجب نقل التنظيم الوارداة للتشريعات الوطنية للدول الاعضاء وذلك على نحو ملزم بالنسبة لبعض المسائل وعلى نحو اختياري بالنسبة للبعض الاخر

ويستهدف التوجيه الأوروبى الخاص بالتوفيق بين بعض جوانب حق المؤلف والحقوق المجاورة فى مجتمع المعلوماتية تحقيق الانسجام بين القواعد الخاصة بحق المؤلف فى الدول الاعضاء فى الاتحاد الأوروبى من ثم خلق سوق داخلى أوروبى للاموال الثقافية وتحقيق الانسجام بين حق المؤلف والبيئة الرقمية من اجل حماية اصحاب الحقوق وتنشيط السوق والسماح للمجموعة الأوربية بالتصديق على معاهدين للمنظمة الدولية للملكية الفكرية وهما معاهدة حق المؤلف ومعاهدة الاداء والتسجيل الصوتى المعتمدتان فى ٢٠ ديسمبر ١٩٩٦ وهكذا فقد كان الغرض من قانون اول اغسطس ٢٠٠٦ يصفة اساية هو نقل احكام هذا التوجيه اللا التشريع الفرنسى واذى تاخرت فرنسا فى نقلة فاستحقت الادانة من محكمة لوكسمبورج الأوربية فى حكمها الصادر فى ٢٧ يناير ٢٠٠٧

ورغم التوجيه الأوروبى لم يتناوب مباشرة مسالة تداول الملفات غير المشروعة عبر الانترنت الا ان هذالمسالة طرحت نفسها بقوة عند مناقشة هذا القانون مدفوعة بقوة لوبى البرمجيات الحرة وطالما انها تتعلق بالملكية الفكرية من قريب او بعيد بل ان المشرع لم يكتف بهذا النطاق الذى اعطى القانون اسمة فاستفاد من فرصة التعديل ليعدل فى جوانب متصلة بحق المؤلف بصلة مباشرة دون ان يكون لها احيانا اية علاقة بمجتمع المعلوماتية

^١ د حسام الدين عبد الغنى الصغير: التكنولوجيا الرقمية والملكية الفكرية بحث منشور على شبكة الانترنت

٣٤- حماية البيانات والمعلومات من الاعتداء على شبكة الانترنت في ظل قانون الملكية الفكرية

ومن الواضح ان هذا التعديل التشريعي كان مدويا بشأن حق المؤلف ، اذا ادخل المشرع اولا تعديلات تتفاوت قوة وضعفا على العديد من نصوص تقنين الملكية في نطاقات متنوعة وعلى سبيل المثال فقد عدل احدى نقاط بداية مدة حماية الحقوق المجاورة كما عدل بعض وسائل الرقابة التي تمس شركات الادارة الجماعية ومن ناحية اخرى فقد اجهض القانون القضاء الحديث للدائرة الاولى مدنى لمحكمة النقض الفرنسية

كما اضاف المشرع مادة جديدة لتقنين الملكية الفكرية تحمل رقم 1-7-122 | تنص على ان (للمؤلف حرية اتاحة مصنفاة مجانا للجمهور دون اخلال بحقوق شركائة او الغير او بلا اتفاقات التي ابرمها وهو ما اعتبرة بعض الفقة وبحق تحصيل حاصل

وينظر لتشعب الموضوعات التي نظمها القانون الجديد والتي يبتعد بعضها كثيرا عن حق المؤلف فى البيئة الرقمية فنسكتفى فى عرضنا لقانون اول اغسطس ٢٠٠٦ بالموضوعات المرتبطة بحق المؤلف فى البيئة الرقمية على ان نبدا اولا بما قدمة من امتيازات للمؤلف وذلك بتعديل حق التتبع وبتكريس حماية الاستثار بواسطة تدابير الحماية التكنولوجية ثم نتناول ما اورده القانون من تعديلات جوهرية على استثناءات وحدود حق المؤلف واخيرا اهتمام القانون بمواصلة القواعد القانونية المنظمة للتقليد للبيئة الرقمية الجديدة

ويثير البث الرقى للمعلومات عدة مشاكل فيما يتعلق بمسالة الملكية الفكرية عن طريق الاعتداءات الواقعة على حقوق المؤلفين والمبدعين والمتمثلة فى تقليد المصنفاة المنشورة على شبكة الانترنت واساءة استخدامها او النسخ غير المشروع لها دون اذن من اصحاب الحقوق على هذه المصنفاة وغيرها من الطرق الشائعة لاعتداءات

عدد خاص - المؤتمر العلمى الدولى الثامن (التكنولوجيا والقانون)

ومن خلال استعراض الحماية يجب ابراز الاعتداءات الواقعة على حقوق المؤلفين و المبدعين داخل الشبكة

الفرع الاول : التقليد لاحد اهم وسائل التعدى على البيانات الشخصية على الانترنت

يمثل التقليد احدى صور الاعتداءات التى تقع على حقوق الملكية الفكرية بنوعيتها وهى معاقب عليها قانونا و مادام قانون الملكية الفكرية يطبق حتما على محتوى الشبكة كما هو الحال بالنسبة للمعلومات المتداولة والموجودة فى العالم الطبيعى او الحقيقى الملموس . فان الاعتداءات التى تقع على هذه المحتويات تكون محمية ومعاقب عليها بموجب القانون ونظرا للطبيعة الخاصة لهذا العالم الافتراضى فان تطبيق قانون الملكية الفكرى التقليدى يشكل بعض الصعوبات .الان معظم المحاكم قد اصدرت فى هذا المجال عدة قرارات التى تعاقب الاشخاص المعتدين على حقوق الملكية الفكرية على اساس التقليد لمحتوى الشبكة وكتطبيق لذلك فان اول القرارات قد صدرت فى الولايات المتحدة الامريكية سنة ١٩٩٥ وذلك فى حكم صادر فى قضية ديزنى المتعلقة باعادة النسخ للنشر الالكترونى على الانترنت دون اذن او ترخيص وكذلك فى فرنسا فقد صدرت عدة احكام قضائية ابتداء من سنة ١٩٩٦ خاصة باعادة النسخ غير المشروع لمصنفات محمية فنية او ادبية وخاصة الشعرية فى قضية كينو سنة ١٩٩٧ وقاعدة بيانات مستنسخة على قرص مدمج فى قضية ايدرورم عام ١٩٨٨ وفى قضية اخرى خاصة باستنساخ المواقع خاصة ب(cybio) سنة ١٩٨٨ .وفى عام ١٩٩٦ صدر قرار بين صاحب علامة تجارية ضد مزود خدمة الذى قام باستعمال علامة صاحبها فى احدى المواقع وذلك فى قضية (relais et chateaux) وقد صدرت عدة قرارات فيما يخص تقليد العلامات على المواقع بتجريم الاستعمال لعلامة معينة كاسم نطاق وذلك فى عدة قضايا مثل قضية ATLANTEL سنة ١٩٩٦ وقضية SAINT TROPEZ سنة

٣٤- حماية البيانات والمعلومات من الاعتداء على شبكة الانترنت في ظل قانون الملكية الفكرية

١٩٩٧ ويعتبر الامر الصادر من رئيس المحكمة الابتدائية لاول درجة بباريس فى ١٤ اغسطس ١٩٩٢ والذى جاء فىة (.....ان مجرد طرح المصنف الفكرى للتداول عبر شبكة الانترنت يشكل تقليدا للمصنف مادام انه لا يوجد ترخيص من المؤلف صاحب الحق الاستثنائى بذلك) وتتخلص وقائع الامر فى ان طالبين من المدرسة الوطنية لاتصالات قد قاما بنسخ مصنف موسيقى لجاك بريل وسهلا استعماله جماعيا ورغم انه يتمتع بحقوق المؤلف ودون اذن او ترخيص سابق من المؤلف الاصلى او من الممتازل لهم عن حق الاستغلال المالى

الا بالنظر الى التساؤل المطروح حول الادلة القانونية لهذة الاعتداءات من اصحاب الحقوق الادبية والفنية او اصحاب الحقوق الصناعية وهذا الامر يعتبر نوعا ما صعب نظرا لان الدليل المادى لجنة التقليد من الصعب ان تتوفر وذلك راجع لطبيعة نشر معلومات او المحتوى من جهة والسرعة فى تعديل المحتوى للمواقع من جهة اخرى وكذلك تكمن الصعوبة فى معرفة اصحاب التقليد مما يؤثر على متابعتهم قانونيا خاصة اذا كان المقلد اجنبيا وبالتالي تقع المسؤولية غالبا على الاطراف المتدخلين لنشر المحتوى

اما بالنسبة لتشريعات العربية وتأثرها بالتشريع الفرنسى كان اكثرها سرعة هو التشريع الجزائرى فان التقليد وارد فى جميع انواع الملكية الفكرية وهو طبقا لذلك كان من ينتهك الحقوق المحمية لاصحابها باية طريقة كانت يعتبر مرتكبا لجنحة التقليد وتتمثل صور التقليد مثلا فيما يخص حقوق التأليف الوارد فى الامر ٠٣-٠٥ فى تبليغ المصنف او الاداء عن طريق التمثيل او الاداء العلنى او البث الاذاعى السمعى او التوزيع بواسطة كابل او باية وسيلة نقل اخرى لاشارات تحمل اصواتا او صورا واصواتا او باية منظومة معالجة معلوماتية ونجد ان المشرع الجزائرى هنا قد

عدد خاص - المؤتمر العلمى الدولى الثامن (التكنولوجيا والقانون)

اشار الى التقليد بواسطة منظومة معلوماتية مما يبين انه اخذ بالطرق التكنولوجية الجديدة لنقل المعلومات وتداولها طبقا للمادة ١٥٢ من امر -٥٥

واخيرا فان المبادئ العامة الخاصة باحترام حقوق الملكية الفكرية يمكن تطبيقها على محتوى الشبكة الا انها تخلق بعض الصعوبات الناتجة عن طبيعة النشر الالكترونى مما يستوجب تطويرها تقنيا وقانونيا لكى تتماشى مع هذه التكنولوجيا المتطورة

الفرع الثانى : الانتهاكات الاخرى على حقوق الملكية الفكرية للبيانات الشخصية والمعلومات على شبكة الانترنت :

تمثل جنحة التقليد اهم صورة للاعتداءات الواقعة على حقوق الملكية الفكرية بوجهة عام والمتمثلة فى انتهاك الحقوق الواردة لاصحابها كما سبق ذكره وايضا على ذلك هناك صور اخرى للتقليد جاء ذكرها فى امر ٠٣-٠٥ المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة فى المادة ١٥١ فى القانون الفرنسى وتأخذ هذه الافعال وصف التقليد وتعاقب على اساس ذلك وتتمثل هذه الافعال فى التالى :

- ١- الكشف غير المشروع للمصنف او المساس بسلامة المصنف او اداء لفنان مؤد او عازف والمقصود من ذلك ان الكشف غير المشروع الذى يتم دون اذن او ترخيص من صاحب الحق او ممن له الحق فى المصنف الاصلى اما المساس بسلامة المصنف او اداء فنان مؤد او عازف فيقصد به اساءة استخدام المصنف او الاداء بتشويهه او افساده او الاضرار به بصفة عامة ويعد ذلك اعتداء على الحق المعنوى للمؤلف فى احترام سلامة مصنفة
- ٢- استنساخ المصنف او الاداء باى اسلوب من الاساليب فى شكل نسخ مقلدة ونعنى هنا اعادة نسخ المصنف لعدة نسخ مقلدة باى اسلوب كان ويشكل هذا الفعل كذلك اعتداء على المصنف وهو تقليد

٣٤- حماية البيانات والمعلومات من الاعتداء على شبكة الانترنت في ظل قانون الملكية الفكرية

٣- استيراد او تصدير نسخ مقلدة من مصنف او اداء ويتمثل ذلك فى استنساخ عدة نسخ من المصنف او الاداء بغرض استغلالها تجاريا عن طريق تصديرها الى الخارج وكذلك منع المشرع استيراد المصنفات او الاداءات المستنسخة (المقلدة) والمنشورة فى الخارج وهى حماية للمؤلفين والفنانين الاجانب وذلك بحظر تقليدها واستغلالها تجاريا

٤- بيع نسخ مقلدة لمصنف او اداء وذلك عن طريق الاستغلال التجارى للنسخ المقلدة وذلك ببيعها مثلا او عن طريق عرضها للتداول بين الجمهور او القيام بتاجيرها بمقابل معين

ومن هنا فان الافعال السابق ذكرها تكيف على اساس اعتبارها جنحة تقليد معاقب عليها قانونا ونجد تطبيقات كثيرة فيما يخص هذه الافعال على المصنفات المنشورة على شبكة الانترنت بتقليدها دون اذن من صاحب الحق بجميع الصور والطرق لذلك سواء عن طريق نسخها بواسطة الات الطباعة وذلك بالنسبة للموسيقى او المقالات او الصور او المؤلفات او غيرها كما نجد عدة تطبيقات فيما يتعلق بتقليد لبرامج الحاسوب المحمية قانونا بحقوق التأليف فى معظم تشريعات الدول وحتى فى الاتفاقيات الدولية الخاصة بالملكية الادبية والفنية باعتبارها مصنفات ادبية وقد صدرت عدة قرارات حول تقليد برامج الحاسب الالى وهناك حكم صادر عن المحكمة التجارية الغرفة ٠٧ بتاريخ ٢٠ اغسطس ١٩٩٥ فى قضية شركة عالمية للحاسوب ووكالة خاصة بحماية البرامج ضد شركة فاستر وشركة البرامج ايطال والتي قضت بعدم وجود تقليد للبرامج نظرا لاختلاف بين البرنامجين

عدد خاص - المؤتمر العلمى الدولى الثامن (التكنولوجيا والقانون)

المطلب الثانية : العقوبة المقررة لجريمة الاعتداء على البيانات الشخصية على شبكة الانترنت فى بعض التشريعات

قررت مختلف التشريعات الوطنية العربية منها والاوربية وغيرها على حماية المصنفات ككل بما فيها المصنفات ذات العلاقة بالحاسوب والمصنفات المنشورة الكترونيا او رقميا على شبكة الانترنت عن طريق قانون الملكية الادبية و الفنية وكذلك حماية الابتكارات الخاصة بانواع الملكية الصناعية سواء اكانت علامات او براءات اختراع او رسوم او نماذج صناعية عندما تكون متداولة عبر الشبكة الرقمية بالاضافة الى ان الاتفاقيات الدولية الخاصة بالملكية الادبية والفنية سواء اتفاقية برن المؤرخة فى ١٩ سبتمبر ١٨٨٦ والمعدلة اخيرا فى باريس فى ١٩٧١/٧/٢٤ التى انضمت اليها مصر و قد نصت صراحة على حماية مصنفات الحاسب الالى من برامج وقواعد بيانات باعتبارها اعمالا ادبية كما نصت اتفاقية تريبس على ذلك فى المادة ١٠ وتنقسم العقوبة الى عقوبة جنائية وعقوبة مدنية

اولا العقوبة الجنائية

اتفقت معظم الانظمة القانونية والاتفاقيات الدولية الخاصة بالملكية الفكرية قد نصت وتناولت حماية المصنفات المتعلقة بالحاسوب و المصنفات المنشورة رقميا وقد تناول المشرع الجزائرى ذلك طبقا لامر ٠٥/٠٣ الخاص بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة بحيث نص صراحة على حماية كل المصنفات المتعلقة بالحاسوب سواء كانت برامج هذا القانون مع اعتبار برامج الحاسب الالى مصنف ادبى

وبالتالى فان هذه المصنفات محمية بقانون التأليف ونجد عدة تطبيقات فيما يخص النشر الالكترونى للمصنفات ككل التى تمثل الوسائط الالكترونية من اصوات وصور ونصوص وقد طبق القضاء الحماية على اساس قانون الملكية الادبية والفنية واعتبر كل الافعال الواردة على حقوق اصحاب المصنفات المنشورة اليكترونيا دون اذن من

٣٤- حماية البيانات والمعلومات من الاعتداء على شبكة الانترنت في ظل قانون الملكية الفكرية

صاحب الحق وفي الاستغلال جنحة تقليد معاقب عليها اضافة الى اعتبارها اعتداء على حقوق اصحابها كما يمكن ان تطبق احكام الملكية الصناعية لحماية اصحاب حقوق البراءات او الرسوم او النماذج الصناعية او اصحاب العلامات .اذا كانت متاحة عبر شبكة الانترنت كما يكن حماية البرامج على اسس نظام البراءة بصفة عامة اذا توفرت فى البرنامج شروط البراءة ومنحت لة على اساس ذلك البراءة على البرنامج كما يمكن تطبيق احكام العلامات فى حالة تقليد العلامة المسجلة والمنشورة على الشبكة وحمائتها فى حالة النزاع بينهما وبين اسم نطاق يحمل نفس العلامة مملوك لشخص اخر غير صاحب الحق على العلامة كما يمكن حماية المواقع كذلك عن طريق الرسوم والنماذج بالنظر الى شكل الموقع وسوف نتناول انواع العقوبات

- ١- العقوبة البسيطة : تتمثل العقوبة لمرتكب جنحة التقليد لمصنف او اداء كما هو وارد فى المادتين ١٥١ و ١٥٢ بالحبس من ستة اشهر الى ثلاث سنوات وبغرامة من خمس مائة الف يورو الى مليون يورو بالقانون الفرنسى سواء النشر كان فى فرنسا ام لاوذلك طبقا للمادة ١٥٣ من نفس العقوبة كل مشارك فى المساس بحقوق المؤلف او اى مالك للحقوق المجاورة
- ٢- العقوبة المشددة : شدد المشرع الفرنسى العقوبة فى حالة العود الى ضعف العقوبة المقررة فى المادة ١٥٣ من نفس الامر
- ٣- العقوبة التكميلية :تتمثل العقوبات التكميلية فى
أ- الغلق المؤقت :وذلك لمدة لا تتعدى ستة اشهر للمؤسسة التى يستغلها لمقلد او شريكة وان يكون الغلق النهائى عند الاقتضاء

عدد خاص - المؤتمر العلمى الدولى الثامن (التكنولوجيا والقانون)

ب-المصادرة : سواء مصادر المبالغ التى تمثل الايرادات الناتجة عن الاستغلال غير الشرعى لمصنف او اداء محمى ،واتلاف العتاد الذى انشى لمباشرة النشاط غير المشروع وكل النسخ المقلدة

ت-نشر ملخص الحكم :يقصد بها التشهير بالمحكوم عليه و التاشير على شخصية الادبية والمالية فهى ماسة بالشرف والاعتبار وتكون هذة العقوبة بطلب من الطرف المدنى

- فيما يخص النسخ المقلدة او الايرادات او اقساط الايرادات موضوع المصادرة فان الجهة القضائية المختصة نامر بتسليمها الى المؤلف او لاي مالك الحقوق او ذوى الحقوق ،وهى بمثابة تعويض عن الضرر اللاحق بهم م ١٥٩ ويكون ذلك بموجب شكوى لدى الجهة المختصة من طرف مالك الحقوق او من يمثله قانونا طبعا للمادة ١٦٠

- ونستسخرفة الاخير ،ان هناك حماية جزئية للتقليد ،يمكن لصاحب الحق بموجبها الحصول على حقة ،على حقة نتيجة الاعتداءات الواقعة على مصنفه واطافة الى ذلك ثانيا :العقوبة المدنية لجرائم الاعتداء

اضافة الى الحماية الجزائية ،هناك حماية اخرى ، وهى حماية مدنية عن طريق الدعوى القضائية المدنية (دعوى المنافسة غير المشروعة) واساسها التعويض عن الضرر الناتج عن الاستغلال غير المرخص به لمصنف المؤلف او الاداء لمالك الحقوق المجاورة طبقا المادة ١٤٣ من امر ٠٣-٠٥ ودعوى التعويض ،وتكون اما دعوى متفرغة عن الدعوى الجنائية وتوافر وجود التعدى على حقوق المؤلف ،وذلك طبقا للمادة ١٢٤ من القانون المدنى التى تنص على ان من حق المؤلف ان يعوض عن الاضرار التى يسببها لة الغير ،كما يمكن اتخاذ اجراءات تحفظية الى ان يتم الفصل

٣٤- حماية البيانات والمعلومات من الاعتداء على شبكة الانترنت في ظل قانون الملكية الفكرية

في النزاع بطلب من مالك الحقوق ،او ممثلة امام الجهة القضائية المختصة وتتمثل اساسا في :

١- ايقاف كل عملية صنع جارية ترمى الى الاستنساخ غيرالمشروع

للمصنف او للاداء المحمي ،او تسويق دعائم مصنوعة بما يخالف حقوق المؤلفين والحقوق المجاورة

٢- القيام بحجز على البضائع المقلدة والايرادات المتولدة من الاستغلال غير المشروع للمصنفات والاداءات

٣- حجز كل الادوات التي استخدمت في التقليد

وطبقا للمادة ١٧٤ التي تمكن الطرف الذي يدعى الاضرار بفعل

التدابير التحفظية هذة ان يطلب خلال ثلاثين يوما ابتداء من تاريخ صدور الامرين الخاصين بالاجراءات التحفظية من رئيس الجهة القضائية المختصة بالقضايا الاستعجالية رفع اليد او حفظ الحجز او حصره او رفع التدابير التحفظية الاخرى لقاء ايداع مبالغ مالية لتعويض مالك الحق في حالة ما اذا كانت دعواة مؤسسة وفي الدعوى القضائية المدنية ان يامر رئيس الجهة القضائية المختصة الذي يفصل في القضايا الاستعجالية ،بناء على طلب من الطرف الذي دعى الضرر بفعل تلك التدابير ،برفع اليد عن الحجز او رفع التدابير التحفظية الاخرى

وتجدر الاشارة الى حماية حقوق الملكية الصناعية^١ وعقوبتها

هي نفسها بالنسبة لحماية حقوق التأليف والمتمثلة في حماية الجزائية عن طريق دعوى لتقليد والحماية المدنى (دعوى المنافسة غير المشروعة) ويشترط فقط في انواع الملكية الصناعية لاستحقاق الحماية ،شرط التسجيل لدى المصلحة المختصة ،لانة

^١ د محمد على فارس الزغبي - حماية القانونية لقواعد البيانات - المرجع السابق ص ٢٦٣ وتتر نص المادة ١٧٦ من قانون الملكية الفكرية المصري رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢

عدد خاص - المؤتمر العلمى الدولى الثامن (التكنولوجيا والقانون)

بالتسجيل تثبت الحقوق على براءة الاختراع والعلامة والرسم والنموذج وغيرها وتستحق اصحابها الحماية الواردة وفقا للقانون الخاص بها
الا ان العقوبات مختلفة فى مقدارها بالنسبة للغرامة ومدة الحبس وهناك ايضا عقوبات تكميلية (المصادرة او الغلق المؤقت او العقوبات الاحترازية الاخرى الواردة طبقا للمادة ١٥٢ وتعتبر جميع الانتهاكات الخاصة بحقوق اصحاب البراءات والرسوم والنماذج والعلامات كلها معاقب عليها قانونا

المبحث الثالث: عقوبة التعدى على البيانات الشخصية فى القانون المصرى

شدد المشرع المصرى العقوبة بشأن التعدى على البيانات الشخصية فقد نورد فى القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ وتعديله الوارد عليه بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ فعندما يتم وصف المساس بالحق المطلق للمؤلف بانه خطأ سواء وقع بحسن نية او بسوء نية يكون للمؤلف او خلفه حق الحصول على تعويضات طبقا للقواعد العامة للقانون المدنى الخاصة بالمسئولية العقدية او التقصيرية حيب الاحوال ويترتب على هذا وقوع الضرر المادى والضرر الادبى:

١- الضرر المادى :يتمثل هذا الضرر فى المبلغ الذى كان

سيدفعه المستغل (المقلد) للمؤلف اذا كان قد حصل على

ترخيص مكتوب مسبق من (المؤلف او خلفه)

٢- الضرر الادبى :ويتمثل هذا الضرر فى المساس بحقوق

المؤلف على مصنفة فهو الضرر الذى يقع على سمعة المؤلف او مكانته

العلمية كذلك الحال بالنسبة لعملية الاستغلال غير المشروع للمصنفات

المحمية وتوجد عقوبات اخرى مثل الغلق للمؤسسات التى يستخدمها

المقلدون والمصادرة للنسخ المقلدة وللاذوات التى استعملت فى التقليد تشكل

تعويضا ادبيا للمؤلف وهذه الحماية تنطبق على مصنفات المؤلفين المصريين

٣٤- حماية البيانات والمعلومات من الاعتداء على شبكة الانترنت في ظل قانون الملكية الفكرية

والاجانب التي تنشر او تمثل او^١ تعرض لأول مرة في مصر وكذلك على مصنفات المؤلفين المصريين و الاجانب التي تنشر او تمثل او تعرض لأول مرة في مصر وكذلك على مصنفات المؤلفين المصريين التي تنشر او تمثل او تعرض لأول مرة في بلد اجنبي وتكون الاتفاقيات الدولية بمثابة الدستور فالاتفاقيات التي انضمت الى مصر في مجال حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة تكون لها طبقا للدستور المصرى الحالى الصادر فعام ١٩٧١ فى مادته رقم ١٥١ قوة القانون الداخلى بمجرد التصديق عليها ونشرها طبقا لاوزاع المقررة ومقتضى اعتبار الاتفاقية الدولية قانونا داخليا ما دامت قد استوفت الشروط الدستورية لذلك طبقا للمادة ١٥١ من الدستور هو القول بجواز تعديل احكامها بقانون داخلى لاحق تطبيقا لقاعدة الاحق ينسخ السابق دون اخلال بطبيعة الحال بانعقاد مسئولية الدولة اما المجتمع الدولى عن هذا التعديل الذى يمثل انتهاكا لتعهداتها الدولية وقد افصح المشرع عن رغبته فى جعل الاولوية لاتفاقية الدولية سواء اكانت سابقة ام لاحقة على صدور التشريع الداخلى وهو ما حدث على سبيل المثال بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٢ فى شان التحكيم فى المواد المدنية والتجارية حيث نص صراحة فى مادته الاولى على عدم اخلالة باحكام الاتفاقيات الدولية المعمول بها فى مصر

وقد نصت المادة رقم ١٧٩ من القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ على الاجراءات التحفظية التي يستخدمها المؤلف او من يقوم مقامه لدفع الاعتداء على مصنفة بصورة مستعجلة وسريعة ونصت هذه المادة على لرئيس المحكمة المختصة باصل النزاع بناء على طلب ذى الشأن وبمقتضى امر يصدر على عريضة ان يأمر باجراء او اكثر من الاجراءات

^١ د / السيد عتيق . جرائم الانترنت الناشر دار النهضة العربية ٢٠٠٠ ص ٤٢

عدد خاص - المؤتمر العلمى الدولى الثامن (التكنولوجيا والقانون)

التالية او غيرها من الاجراءات التحفظية المناسبة وذلك عن الاعتداء على اى من الحقوق المنصوص عليها فى هذا الكتاب

١- اجراء وصف تفصيلى للمصنف او الاداء او تسجيل الصوتناو البرنامج الازاعى

٢- وقف نشر المصنف او الاداء او التسجيل الصوتى او البرامج الازاعى او عرضة او نسخة او صناعة

٣- توقيع الحجز على المصنف او التسجيل الصوتى او البرنامج الازاعى الاصلى او على نسخة وكذلك على المواد التى تستعمل فى اعادة هذا المصنف او الاداء او التسجيل الصوتى او البرنامج الازاعى او استخراج نسخ منة بشرط ان تكون تلك المواد غير صالحة الا لاعادة نشر المصنف او الاداء او التسجيل الصوتى او البرنامج الازاعى

٤- اساءة واقعة الاعتداء على حق محل الحماية

٥- حق الايراد الناتج عن الاستغلال المصنف او الاداء او التسجيل الصوتى او البرنامج الازاعى وتوقيع الحجز على هذا الايراد فى جميع الاحوال ولرئيس المحكمة فى جميع الاحوال ان يندب خبير او اكثر لمعاونة المحضر المكلف بالتنفيذ وان يفرض على الطالب ايداع كفالة مناسبة ويجب ان يرفع الطالب اصل النزاع الى المحكمة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدور الامر والا زال كل اثر لة

الفصل الثالث: حماية المصنف الرقمي الجماعي والمصنف المشترك على شبكة الانترنت

في معظم الاحوال يكون المصنف او قواعد البيانات مصنفا منفردا في بعض الاحيان اى يقوم على عملة واعدادة مؤلف فرد ويظهر فيه العمل المبتكر الناتج عن طريق التاليف والبرمجة ايا كان مجاله هذا المصنف سواء كان اقتصادى قانونى اجتماعى او طبى

وطالما انة خرج الى الوجود وليس فكرة واتسم بطابع الابتكار فانة يكون جديرا بالحماية فقد قضت محكمة باريس في هذا الصدد بان (مجرد الفكرة لا تكون محلا لحماية خاصة ولكن الشكل -ادراجها في قاعدة بيانات والذي عبر عن هذه الفكرة يكون جديرا بالحماية ،اما بالنسبة لحماية المصنف الذى يتسم بطابع الابتكار) فقد نصت محكمة النقض الفرنسية بانه في القانون الصادر فى ١١ مارس سنة ١٩٧٥ لا يحمى الافكار ولكن يحمى فقط الشكل الابتكارى الذى وضعت فيه هذه الافكار

وقد اكدت محكمة النقض المصرى على هذا المعنى فى توافر الابتكار فى المصنف المنفرد فنصت على انة (لا يكون لصاحب الطبعة الجديدة حق المؤلف عليها الا اذا تميزت هذه الطبعة عن الطبعة المنقول عنها بسبب يرجع الى ابتكار او الترتيب فى التنسيق او باى مجهود اخر ذهنى يتسم بالطابع الشخصى فان صاحب الطبعة الجديدة يكون عليها حق المؤلف والمتمثل فى الحق المالى والحق الادبى ،ويتمتع بالحماية المقررة لهذة الحق اذ لا يلزم لاضفاء هذه الحمتمية ان يكون المصنف من تاليف صاحبة وانما يكفى ان يكون عمل واضعة حديثا فى نوعية ومتميزا بطابع شخصى خاص به بما يضفى عليه وصف الابتكار اى توافر بصمته الشخصية

والمصنف المنفرد هو ابسط صور المصنفات الفكرية وبالتالي فان حماية قواعد البيانات كمصنف منفرد تعنى قيام المؤلف زمفردة بعملية تاليف قاعدة البيانات وكما

عدد خاص - المؤتمر العلمى الدولى الثامن (التكنولوجيا والقانون)

اسلفنا على ان تتمتع بالاصالة والابتكار ويظهر ذلك من خلال ما يبذله المؤلف من جهد فكرى وهو يظهر فى المصنف (قاعدة البيانات) ولذلك فان المؤلف فى تاليف مصنفه المنفرد يحظى بجميع الحقوق الادبية والمالية له دون منازع

وهنا نرى انه لا يوجد فرق جوهري بين المصنف المشتق والمنفرد فالمشتق كما اسلفنا اذا كان الاشتقاق كما اسلفنا اذا كان الاشتقاق مادى ويفوق الاشتقاق العادى

فان الحقوق لا تنتقل الى المصنف الجديد الا باذن كتابى من المؤلف القديم وذلك بخلاف المصنف المنفرد فمؤلفة له الحق المالى والادبى دون الاذن من الاخرين مع التنوية انه ما رجع اية من مصادر وحسب الاصول العلمية وايضا ترد على المصنف حقوقا مالية وادبية باعتبارها مصنفا ونذكر الحقوق والادبية والمالية مجملة فيما يلى ،ونفصل القول فيها بعد فى فصل مستقل لها فتمثل فى حق تقرير النشر والتعديل والسحب بالاضافة الى حق المؤلف بنسبة المصنف -قاعدة البيانات -له وحقة فدفع اى اعتداء يرد عليها

فاذا استقل شخص بتاليف مصنف فان له وحدة ان يرخص لغيره فى حقوق استغلال فاذا توفى المؤلف نظرنا فيما اذا كان قد اوصى لشخص ما بمباشرة هذه الحقوق فان كان قد فعل فللموصى له ان يباشر استغلال المصنف من دون الورثة ولو كانت حقوق الاستغلال تجاوز النصيب الجائز الايصاء به وهو ثلث التركة ،اما اذا لم يوصى لاحد فالورثة يصبحون اصحاب الحق فى الاستغلال لهذه المصنف فان زادوا عن واحد كانوا شركاء فى استغلال المصنف وكلما توفى واحد منهم حل الورثة فى الشركة وهنا تسرى احكام المصنفات المشتركة بالنسبة للتصرف فى حقوق الاستغلال

ويمكن ان يظهر المصنف المنفرد فى اشكال مختلفة فيمكن ان يكون المصنف المنفرد فى اشكال مختلفة فيمكن ان يكون المصنف المنفرد (قاعدة البيانات) على هيئة جزء واحد سواء كان ذلك على وسائط (cd-desk-hard-dvd) او فى شكل محتوى

عدد خاص - المؤتمر العلمى الدولى الثامن (التكنولوجيا والقانون)

اتفاق مخالف نصيب متساوى من المصنف ويحق لكل شريك فى هذا المصنف ان يستغل الجزء الخاص به شريطة اجتماع الشروط الاتية:

- ١- انتماء كل جزء من اجزاء المصنف الى فن مختلف
 - ٢- الايضر الاستغلال المنفصل باستغلال المصنف المشترك
 - ٣- عدم وجود اتفاق مخالف على وضع الشركة فى المصنف
- وتنص المادة رقم ١٧٤ من القانون ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ على انة "اذا اشترك اكثر من شخص فى تاليف مصنف بحيث لا يمكن فصل نصيب كل منهم فى العمل المشترك أعتبر جميع الشركاء مؤلفين للمصنف بالتساوى فيما بينهم مالم يتفق كتابة على غير ذلك" وفى هذه الحالة لا يجوز لاحدهم الانفراد بمباشرة حقوق المؤلف الا باتفاق مكتوب بينهم ،فاذا كا اشترك كل من المؤلفين يندرج تحت نوع مختلف من الفن كان لكل منهم الحق فى رفع الدعاوى عند وقوع اعتداء على اى حق من حقوق المؤلف ،واذا مات احدالمؤلفين دون خلف عام او خاص يؤول نصيبة الى باقى الشركاء او خلفهم مالم يتفق كتابة على غير ذلك والواضح من نص هذه المادة انها تتفق بعض الشئ مع نص المادة رقم ٢٥ و ٢٦ نت القانون المصرى القديم رقم ٣٥٤ وهنا نكون امام امرين واجبا التحقيق وهو ضرورة اشترك اكثر من شخص فتاليف قاعدة البيانات وايضا ضرورة توافر فكرة مشتركة يهدف المؤلفون الى اظهارها من خلال قاعدة البيانات

وقد نصت على ذلك ايضا المادة رقم ٢-١١٣-١ من القانون الفرنسى والتي تنص على "العمل المشترك هو ابداع الذى يشارك فيه العديد من الاشخاص فالمعيار الاساسى فى المصنف المشترك انة يقوم على تاليفة اكثر من شخص سواء فى مجال واحد او مجالات متعددة"ويمكن الفصل بين امرين :

الامر الاول :حالة ما اذا اشترك فى المصنف اكثر من شخص ولا يمكن فصل نصيب كل منها فى العمل المشترك كأن يوجد مؤلفان يكتبان رواية واحدة او كتابا ادبيا ويكون اشتراكهما فى العمل (المصنف)لا يتميز نصيب كل منهما فى العمل المشترك عن نصيب الاخر ففى هذا الامر يكون حق المؤلف لهما ولكن على الشيوخ وتكون حصة كل منهما -حق المؤلف على المصنف حسب اتفاقهما فيمكن ان يتفقا على ان لكل مؤلف نصف الحقوق او لمؤلف الثلث والاخر ثلثان وهكذا وايضا يترك لهما الاتفاق على الحقوق الادبية والمالية فيما بينهما فاذا تعذر الاتفاق بينهما كان لاي منهما ان يرفع دعوى امام المحكمة المختصة التى يكون فيها مواطن الاخر ولكل من المؤلفين ان يدافعوا عن المصنف مجتمعين او منفصلين

اما الامر الثانى :فى حالة ما اذا اشترك اكثر من مؤلف فى تاليف مصنف ويمكن تمييز نصيب كل منهم فى العمل المشترك وفصلة عن انصبة الاخرين ومثال ذلك ان يقوم شخصان او اكثر فى تاليف مصنف كأن يضعوا كتابا فى القانون او قاعدة بيانات فى الكيمياء او الحساب ويختص احدهما بكتابة فصول معينة من هذا المصنف ويختص الاخر بوضع فصول اخرى وليس من الضرورى حتى يتسنى فصل نصيب كل من الشريكين ان يندرج هذا النصيب تحت نوع مختلف من الفن ،بل يصح ان يكون نصيب كل منهما مختلفا او متفقا مع الاخر فى نفس المجال فيكون لكل منهما نصيبه فى حصة المصنف حسب الاتفاق ويتميز الفرض الثانى عن الاول فى ان المصنف فى الفرض الثانى يكون كل مؤلف معروف نصيبه فى هذا المصنف ويمكن فرزة دون التباس بالقدر الاخر للمؤلف الذى يشترك معه بخلاف الفرض الاول فيكون ذلك على المشاع ويكون لكل مؤلف حق واضح مفرز من المصنف ولة الحق فى نشره دون مناقشة للمصنف المشترك مما قد يضيع حقوق الطرف الثانى

عدد خاص - المؤتمر العلمى الدولى الثامن (التكنولوجيا والقانون)

اما بالنسبة للمصنف المركب فالمعيار المستخدم يكون من ناحية الترتيب الزمنى نفس المعيار الذى يفرق بين المصنف الاول والمصنف الثانى وطبعاً فان المؤلف الاصلى من الاشتراك المباشر فى اعداد المصنف الثانى ومصنف كالوسائط المتعددة يدخل بسهولة فى هذا التعريف لانه استخدام منفذ بواسطة المؤلف بدون مشاركة مؤلف المصنف السابق وكذلك فيما يتعلق بانشاء بنك البيانات من مصدر واحد لما يطبق القانون الفرنسى الصادر فى ٣ يوليو ١٩٩٣ على المصنفات السمعية والبصرية مفهوم المصنف المشترك

وتكمن الحقوق المالية لاصحاب المصنف المشترك فاذا لم يكن من الممكن الفصل بين انصبة المشاركين فى تاليف القاعدة كمصنف على المشاع ففى هذا الوضع يكونو مالكين للقاعدة والحقوق التى ترد عليها بالتساوى الا اذا اتفقوا على غير ذلك كما اوضحا اما اذا كان بالامكان الفصل بين انصبة المشاركين فى تاليف القاعدة فانه يحق كل مؤلف الاستئثار بحقه فقط مالم يضر باستغلال الاخرين

وتكون الحماية للحقوق الادبية فى المصنف المشترك لمن اشترك بالفعل فقط حتى دون صاحب المصنف الاصلى ويتمتع المؤلفون لهذا المصنف بالحقوق الادبية والمالية وتتفق التشريعات الاتينية فرنسا ومصر وغيرهما فى مدة حماية المصنف المشترك طوال حياة المؤلفين الى اخر شخص منهم حتى وفاته ولمدة خمسين عاماً بعد موته، الا ان التشريعات الانجلوامريكية تزيد فى الحماية وهى سبعين عاماً

المبحث الثالث: حماية قاعدة البيانات باعتبارها مصنفاً جماعياً :

ان فى حالة ان تكون قاعدة البيانات مصنفاً من المصنفات التى يتعدد فى المؤلفين فكما اسلفنا يمكن ان يكون مصنفاً منفرداً او مشتقاً او مشتركاً فانها -

٣٤- حماية البيانات والمعلومات من الاعتداء على شبكة الانترنت في ظل قانون الملكية الفكرية

قاعدة البيانات - ايضا يمكن مصنفا جماعيا فكما اشارت المادة رقم ١٣٨ من قانون حماية الملكية الفكرية المصري في الفقرة الرابعة والتي تنص على انة"المصنف الذي يضة اكثر من مؤلف بتوصية شخص طبيعي او اعتباري يتكفل بنشرة باسمه وتحت ادارته ويندمج عمل المؤلفين فية في الهدف العام الذي قصد الية هذا الشخص بحيث يستحيل فصل عمل كل مؤلف وتمييزة على حدة وايضا نصت المادة رقم ١٨ بند الاول من القانون الاماراتي^١ رقم ٧ لسنة ٢٠٠٢ على تعريف المصنف الجماعي بانة "المصنف الذي تضة جماعة من المؤلفين بنوصية شخص طبيعي او اعتباري يتكفل بنشرة باسمه وتحت ارادته "ويندمج عمل المؤلفين في الهدف العام الذي قصد الية هذا الشخص بحيث يستحيل فصل عمل كل مؤلف وتمييزة على حدة وتنص المادة رقم ٣٥/ج من القانون الاردني لحق المؤلف رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢ على انه " اذا اشترك جماعة في تاليف مصنف بتوجيه من شخص طبيعي او معنوي ويسمى المصنف الجماعي والتزم ذلك الشخص بنشرة باسمه وتحت ادارته بحيث اندمج عمل المشتركين فية في الهدف العام الذي قصد الية ذلك الشخص من المصنف او الفكرة التي ابتكرها لة بحيث لا يمكن فصل العمل الذي قم به كل من المشتركين في التاليف المصنف وتمييزة على حدة ممارسة حقوق المؤلف فية نرى من النصوص السابقة ان المصنف الجماعي يضة اكثر من شخص عن طريق الاشتراك في تاليفه وذلك بتوجيه من شخص طبيعي او معنوي بحيث لا يستطيع احد فصل كل عمل لمؤلف اشترك في العمل الجماعي عن الاخر وهذا ما يميز العمل الجماعي عن المشترك في ان المشترك في بعض الاوقات يمكن فصل عمل كل مؤلف عن الاخر ولكن يؤخذ على المواد السابقة جعل الشخص المعنوي

^١ حق المؤلف بحث منشور على شبكة الانترنت

عدد خاص - المؤتمر العلمى الدولى الثامن (التكنولوجيا والقانون)

موجة لمن قاموا بالتأليف فقد سوى القانون فى التشريعات السابقة بين الشخص الطبيعية والشخص المعنوى

وبتطبيق ما سبق على قواعد البيانات باعتبارها مصنف جماعى على نهج ما سبق من ذكر لمواد القوانين التى حمت حق المؤلف فقاعدة البيانات باعتبارها مصنفا جماعيا وفقا لما مر وفقا لما جاء به النظام الاتينى هى القاعدة التى يقوم بعملية تأليفها عدة مبرجين بحيث لايمكن فصل العمل الذى قام به كل عضو (مبرمج-او مؤلف) وذلك فى مجموعة المؤلفين الذى قاموا بالتأليف وتمييزة على حدة بتوجيه من شخص طبيعى او معنوى ويكون له حقوق مالية او ادبية عليية

وبالنظر لشريع الانجلو امريكى ومن صار على نهجة من القانون الانجليزى و الامريكى والكندى ان السمة الاساسية فى المصنف الجماعى وذلك ما نصت عليية المادة ١٠١ من القانون الامريكى والمادة الثالثة من القانون الكندى وقد ترك تعريف المصنف الجماعى فى التشريع الانجليزى للفقهاء والقضاء لايبراز معناة بصورة واضحة

ومن امثلة العمل الجماعى:المعجم ودائرة المعارف فهذة اعمال واسعةالنطاق لا يقوم بها عادة شخص واحد بل يشترك فى وضعها عدد كبير من المؤلفين ويكونوا جميعا تحت ادارة شخص واحد يضع خطة العمل ويشرف على تنفيذها وليس من الضرورى ان يساهم فى التأليف فقد يقتصر دور المشرف على الاشراف والتنسيق والتصحيح والتوجيه ويعتبر هو المؤلف المصنف الجماعى فى جميع الاحوال ويمكن ان يعمل جماعة المؤلفين دون اشراف من احد ولكن من تلقاء انفسهم

٣٤- حماية البيانات والمعلومات من الاعتداء على شبكة الانترنت في ظل قانون الملكية الفكرية

وتشير المادة رقم ١/١٣٧ من القانون المصري القديم رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ في وصف المصنف الجماعة بانة/الذي يشترك في وضعة جماعة بتعجية شخص طبيعى او معنوى يتكفل بنشرة تحت ارادته وباسمة ويندمج عمل المشتركين في الهدف العام الذى قصد الية هذا الشخص الطبيعى او لمعنوى بحيث لا يمكن فصل عمل كل من المشتركين وتمييزة على حدة ومن خلال المادة السابقة نجد انها شديدة الشبة مع المادة ٤/١٣٨ من القانون المصري الجديد ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ وثمة فارق بين المصنف المشترك^١ والمصنف الجماعى وهو ان المصنف الجماعى تتم مجهودات المشتركين فى التاليف تحت اشراف وتوجيه شخص طبيعى او معنوى لا يساهم بحسب الاصل فى التاليف "هذا الشخص يصبح وحدة مؤلف المصنف الجماعى ويثبت لة وحدة" وبالتالي لة حقوق المؤلف الادبية والمالية بينما فى حالة الصمف المشترك يثبت وصف المؤلف بما يستتبعه من حقوق لكل من اشترك فى التاليف ويستتبط من المادة ١/٣٧ انه لى يكون هناك مصنف جماعى لايد من توافر ثلاثة شروط :

- ١- وجود شخص موجة ،وكما اوضحت المادة ان هذا الشخص اما طبيعيا او اعتبارى كالدولة او كشركة ما يكون لها الحق التوجيهية والادارة وقد تكون العلاقة بين الشخص العام وبين من يقومون بالتاليف برابطة عقد العمل كما لو كانوا موظفين عنده وهذا التوجيهية والاشراف هو الذى يجعل رب العمل صاحب الحق على المصنف لانة يقوم على انتاجه
- ٢- وجود جماعة يعلمون فى المصنف لحساب رب العمل ويخرجون المصنف باسمه

^١ د/نجوى ابوهيبه الحقوق المجاورة لحق المؤلف فى ضوء قانون حماية حقوق الملكية الفكرية الجديد ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ الناشر دار النهضة العربية ٢٠٠٤ ص ١٠٣ وما يلها

٣- عمل مبتكر يندمج فيه مجهود الجماعة بحيث لا يمكن فصل نصيب كل منهم وانهم يعملون اعمالا مادية لان المشرف على العمل يضع الخطوط العريضة ويشرف على العمل يضع الخطوط العريضة ويشرف على العمل فتكون لة الحقوق الادبية والمالية وذلك بخلاف العمل المشترك كما اسلفنا فاذا فقد العمل الجماعي هذه الشروط لم يعد مصنفا جماعيا وانما مصنفا مشتركا فاذا فقد شروط الاشتراك اصبح مصنفا فردي فاذا استوفى شرائطه حظى بالحماية التي كفلها لة القانون وذلك فى نص المادة رقم ١٦٢ من القانون المصرى الجديد وهى مدة خمسين عاما تبدا من تاريخ نشرها او اتاحتها للجمهور لاول مرة ايها ابعدها، وهذا اذا كان المالك للمصنف شخصا اعتباريا اما اذا كان المؤلف شخصا طبيعيا فتكون مدة الحماية وفقا للمادة ١٦٠ و ١٦١ وهى مدة حياة المؤلف وخمسين سنة من تاريخ وفاته او مدة حياتهم جميعا ولمدة خمسين سنة تبدا من وفاة اخر من بقى حيا منهم وفى حالة كون المصنف قواعد بيانات اذا توافرت فيها معايير الحماية فانها حينئذ تكون جديرة بالحماية القانونية لها من التعدى من قبل المخترقين وهذه المعايير هى الابتكار والاصالة واذا كانت القاعدة تتعلق باختراعات صناعية جديدة فانه لابد من حمايتها ان يتوفر لها شرط الجدة بان يكون الاختراع جديد ولم يكشف عنه الجمهور من قبل، ولكن هذه الحماية تفاوتت من تشريع الى اخر فعند الاطلاع على قانون الملكية الفكرية المصرى رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ نجد المادة رقم ١٦- والتي تنص على انه "تحمى الحقوق المالية لمؤلفى المصنفات المشتركة مدة حياتهم ولمدة خمسين سنة تبدا من وفاة اخر من بقى حيا منهم وعدد مقارنة مدة حماية قواعد البيانات فى القوانين العربية المختلفة ووفقا لقوانين حماية حق المؤلف فنجد القانون الاردنى والمصرى والاماراتى والكويتى وتقريبا كافة القوانين العربية تنص على ان تكون مدة الحماية طيلة حياة المؤلف ولمدة خمسين عاما

٣٤- حماية البيانات والمعلومات من الاعتداء على شبكة الانترنت في ظل قانون الملكية الفكرية

بعد وفاة مالم تكن مصنفا جماعيا او لا يحمل اسم مؤلفة او يحمل اسما مستعارا حيث تكون مدة حماية قاعدة البيانات في هذه الحالة خمسين سنة تبدأ من تاريخ نشرها وتتفق مواد حماية تصاميم الدوائر المتكاملة من قانون حق المؤلف بتقرير استثناءات للمصلحة العامة عن استخدام تلك الدوائر دون مقابل مادي وتتمثل بالاستخدام الشخصي والاستخدام لاغراض البحث العلمي او لغايات التقييم او التحليل وكما نتفق القوانين السابقة بجواز التصرف بحقوق الاستغلال المالى اما ما يتعلق بالحقوق الادبية لمبتكر تصميم الدائرة المتكاملة الاردنى والمصرى على مسالة حماية هذه الحقوق بمنح تراخيص لاستغلال كل من تصاميم الدوائر المتكاملة وقواعد البيانات ويمكن استخدامها لاغراض المنفعة العامة والغير تجارية وذلك بقصد التعليم المدرسى او الجامعى اولاء البحت العلمى وذلك على سبيل الاستثناء

الخاتمة

ان توفير الحماية القانونية لخصوصية البيانات الشخصية مطالب تتشده جميعا بيد ان توفير هذه الحماية مرهون باصدار تشريعات تستجيب لمتطلبات العصر الذى نعيشه ومن هنا كانت اهمية اختيارنا لموضوع هذا البحث الذى رصدنا من خلاله مدى خطورة غياب التنظيم القانونى فى مصر وبعض الدول العربية لحماية هذه البيانات فى مواجهة مسئولى المعالجة الآتية :

ومن ثم فقد توصلت هذه الدراسة الى بعض النتائج التى من اهمها

- ١- اكدت الدراسة على ان من المخاطر التى تربط بنقل وتداول البيانات الشخصية عبر وسائط الالكترونية هو ان الافراد يقدمون طواعية معلومات عن انفسهم وعلاقاتهم الى مواقع الانترنت وذلك مقابل الوصول الرقمى الى السلع والخدمات
- ٢- بينت الدراسة انه لم يضع العديد من التشريعات العربية ومنها مصر تنظيما قانونيا خاصا بحماية البيانات الشخصية وانما تفردت دولة تونس والجزائر بوضع تشريع كامل بحماية المعطيات الشخصية بالقانون الاساسى عدد ٦٣ لسنة ٢٠٠٤ والمورج ٢٧ يوليو ٢٠٠٤ وتلتها سلطنة عمان عام ٢٠٠٨ بوضع بعض النصوص الخاصة بحماية البيانات الشخصية فى قانون المعاملات الالكترونية وحديثا دولة قطر باصدارها قانون رقم ١٣ لسنة ٢٠١٦ بشأن حماية خصوصية البيانات الشخصية فضلا عن التشريعين الفرنسى والامريكى
- ٣- اقترحت الدراسة تعريف البيانات الشخصية بانها عبارة عن بيانات عن الفرد الذى تكون هويته محددة او يمكن تحديدها بصورة معقولة سواء من خلال هذه البيانات او عن طريق معالجة البيانات الشخصية بانها جميع العمليات

- التي تهدف الى جميع معطيات شخصية او تسجيلها او حفظها او تنظيمها او استغلالها او استعمالها او ارسالها او توزيعها او نشرها او اتلافها او الاطلاع عليها
- ٤- هناك ظوابط وشروط لمعالجة البيانات الشخصية يلتزم بها الشخص الطبيعي المسئول عن القيام بالمعالجة من اهمها ان تكون اهداف جمع ومعالجة البيانات واضحة ومحددة ومشروعة وان يتمتع هذا المسئول عن المعالجة بالامانة من خلال حرصه على ان تكون البيانات موضوع المعالجة صحيحة ودقيقة ومحددة . فضلا عن امتناعه عن جميع اى بيانات شخصية فى غير الاغراض التي جمعت من اجلها الا اذا وافق الشخص المعنى بالمعالجة او كان الجمع لتحقيق مصلحة حيوية لة او الاغراض علمية ويحظر عليه القيام بجمع ومعالجة بيانات شخصية تتعلق بالجرائم او بيانات تتعلق بالمعتقدات الدينية او بالافكار السياسية او النقابية او بالصحة وفى المقابل هناك حقوق للشخص المعنى بمعالجة بياناته الشخصية والتي من اهمها وجوب الحصول على رضائه بالقيام بالمعالجة وكذلك الحق فى الاعتراض لاسباب مشروعة على بياناته الشخصية لاطلاع عليها وطلب اصلاحها او تعديلها او تغييرها او شطبها متى كانت غير صحيحة واخيرا الحق فى النسيان الرقوى الذى اكدته عليه محكمة العدل الاوروبية فى حكمها الصادر فى ١٣ مايو ٢٠١٤
- ٥- اكدت الدراسة على ان اللجنة الوطنية للمعلومات والحريات فى فرنسا و تونس وهى المنوط بها ضمان تمتع الافراد بالحق فى حماية بياناتهم الشخصية ومنع الغير من الاعتداء عليها
- ٦- اقترحنا بعض الوسائل القانونية غير المباشرة فى التشريع المصرى يمكن ان تحقق الحماية لصاحب البيانات الشخصية فى مواجهة مواقع الانترنت فى ضوء القواعد العامة فى القانون المدنى من منظور نظرية عقود الاذعان او

عدد خاص - المؤتمر العلمى الدولى الثامن (التكنولوجيا والقانون)

نظرية التعسف فى استعمال الحق ومن جانب اخر عرضنا للقواعد الخاصة فى قانون حماية المستهلك التى حاولنا تطبيق احكامه على هذا النوع الجديد من التعامل الالىكترونى ومحاولة حماية صاحب البيانات الشخصية باعتبارها مستهلكا للخدمات التى يقدمها مقدمى خدمات مواقع الانترنت فضلا عن النصوص المتفرقة فى القوانين الاخرى التى تحمى سرية وخصوصية المعلومات والبيانات الخاصة بالافراد دون اعتبارها نظاما قانونيا خاصا بحماية البيانات الشخصية

وفى ضوء هذه النتائج اوصت الدراسة بما يلى :

- ١- قيام المشرع المصرى باصدار قانون خاص بالمعاملات الالىكترونية اسوة بغيره من التشريعات العربية والاجنبية
- ٢- ان يصدر المشرع المصرى قانونا خاصا بحماية خصوصية البيانات الشخصية كما هو الحال فى كل من دولة تونس وفرنسا وامريكا
- ٣- نوصى الدراسة القضاء المصرى بتطبيق بعض الوسائل والاليات القانونية التى اقترحتها هذه الدراسة لحين صدور قانون خاص بحماية البيانات الشخصية
- ٤- ان تضطلع وسائل الاعلام بدورها من خلال قيامها بتوعية المواطنين بخطورة الافصاح عن بياناتها الشخصية لمواقع الانترنت وضرورة الحذر الشديد عند التعامل مع معطيات التكنولوجيا الجديدة
- ٥- قيام مؤسسات المجتمع المدنى ومنظمات حقوق الانسان باعداد دراسات ومؤتمرات وورشات عمل عن محاضر نقل وتداول البيانات الشخصية عبر مواقع التواصل الاجتماعى وغيرها من المواقع التواصل الاجتماعى وغيرها من المواقع التى يسوقون من خلالها وذلك تمهيدا لاعداد مشروع قانون

لحماية البيانات الشخصية وعرضة على مجلس الوزراء لمناقشة واتخاذ الاجراءات الازمة لتقديمة الى مجلس النواب.

ملخص البحث :

ان اليات الحماية القانونية لخصوصية البيانات هدف نسعى عليه جميعا ومناخ الحماية يتطلب من كل العناصر نوع من انواع التكامل ما بين القانون وطرق تطبيقه واشخاص مؤهلين للتطبيق و من ناحية اخرى برامج وبيانات محمية بطريقة يصعب فيها الحصول عليها عنوة او تدميرها او تعديلها او نسخها بسهولة ونظرا لاهمية الموضوع رصدنا من خلال البحث هذا مدى خطورة غياب التنظيم القانونى المناسب فى مصر وبعض الدول العربية فى ايجاز لحماية هذه البيانات ونظرا لاهمية قواعد البيانات للمجتمعات المتقدمة والنامية فاهميتها تكمن فى صناعة المعلومات التى تعتمد عليها الدول فى صناعة المعلومات التى تعتمد عليها الدول فى صناعة مستقبلها واتخاذ قرارات سليمة فى كافة المجالات يعتمد على معلومات صحيحة المتاحة بقواعد البيانات

Research summary:

The mechanisms of legal protection of data privacy a goal we all seek and the climate of protection requires a kind of integration from all elements
Between law and ways